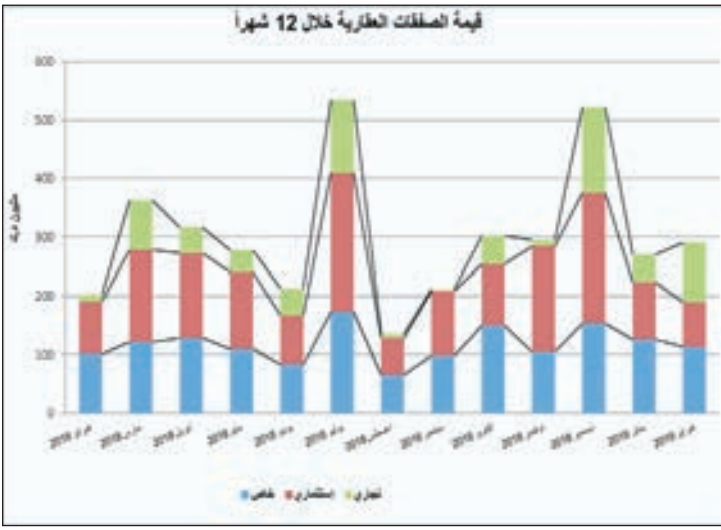


سجلت زيادة 6.9% على أساس شهري

75,8 مليون دينار إجمالي نشاط السكن الاستثماري



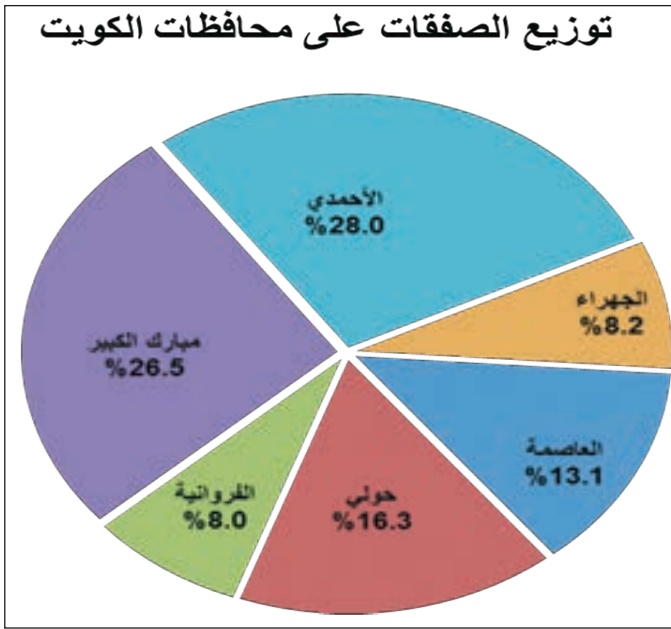
بلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري في فبراير 2019 نحو 75.8 مليون دينار أي بانخفاض بنحو 21.4% مقارنة بشهر يناير 2019 حين بلغت نحو 96.4 مليون دينار، وانخفضت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 26.1% مقارنة بما نسبته 35.5%، وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً نحو 133.6 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات شهر فبراير أدنى بما نسبته 43.3% مقارنة بمعدل 12 شهراً، وانخفض عدد صفقاته إلى 99 صفقة مقارنة بـ 123 صفقة في يناير 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 765 ألف دينار مقارنة بنحو 784 ألف دينار في يناير 2019، أي بانخفاض بنحو 2.4%.

بنحو 73.6% عن متوسط آخر 12 شهراً، وبلغ عدد صفقاته 11 صفقة مقارنة بالعدد ذاته لشهر يناير 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر فبراير 2019 نحو 9.2 ملايين دينار مقارنة بمعدل يناير 2019 والبالغ نحو 4.3 ملايين دينار، أي بارتفاع بنحو 112.8%.

وأضاف: «عند مقارنة إجمالي تداولات شهر فبراير بمثلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة «فبراير 2018» نلاحظ أنها حققت ارتفاعاً من نحو 202.4 مليون دينار إلى نحو 290.1 مليون دينار، أي بما نسبته 43.3% كما أسلفنا. وشمل الارتفاع سيولة النشاط التجاري بنسبة 791.8% ونشاط السكن الخاص بنسبة 11.1%، بينما انخفضت سيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 15%.

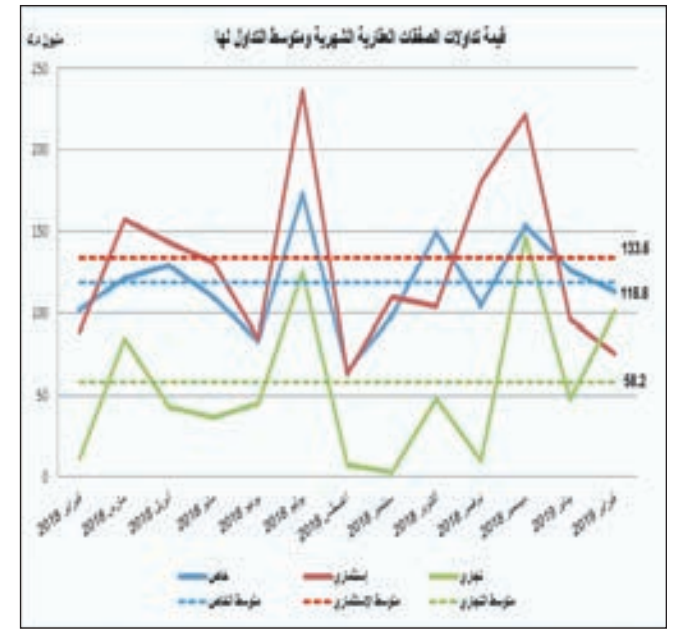
وقال تقرير الشال: «ارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 101.1 مليون دينار، أي ارتفعت بنحو 112.8% مقارنة مع يناير 2019 حين بلغت نحو 47.5 مليون دينار، وارتفعت مساهمتها في قيمة التداول العقارية إلى نحو 34.9% مقارنة بما نسبته 17.5% في يناير 2019، وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 58.2 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات شهر فبراير أعلى

«الشال»: 290 مليون دينار قيمة تداولات سوق العقار خلال فبراير



تداولات فبراير 2019 ما بين نحو 283.8 مليون دينار عقوداً، ونحو 6.3 ملايين دينار وكالات، وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 469 صفقة، توزعت ما بين 446 عقوداً و23 وكالات. وحصدت محافظة الأحمدى أعلى عدد من الصفقات بـ 130 صفقة وممثلة بنحو 28% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها مبارك الكبير بـ 123 صفقة وتمثل نحو 26.5%، في حين حظيت محافظة الفروانية على أدنى عدد من الصفقات بـ 37 صفقة ممثلة بنحو 8%، وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 113.2 مليون دينار منخفضة، بنحو 10.4% مقارنة مع يناير 2019 عندما بلغت نحو 126.4

مليون دينار عقوداً، ونحو 6.3 ملايين دينار وكالات، وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 469 صفقة، توزعت ما بين 446 عقوداً و23 وكالات. وحصدت محافظة الأحمدى أعلى عدد من الصفقات بـ 130 صفقة وممثلة بنحو 28% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها مبارك الكبير بـ 123 صفقة وتمثل نحو 26.5%، في حين حظيت محافظة الفروانية على أدنى عدد من الصفقات بـ 37 صفقة ممثلة بنحو 8%، وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 113.2 مليون دينار منخفضة، بنحو 10.4% مقارنة مع يناير 2019 عندما بلغت نحو 126.4



قلت تقرير الشال الاقتصادي الإقليمي: «تشير آخر البيانات المتوافرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- بعد استبعاد كل من النشاط الحرقي ونظام الشريط الساحلي» إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار في فبراير 2019 مقارنة بـ 290 مليون دينار، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر فبراير نحو 290.1 مليون دينار، وهي قيمة أعلى بما نسبته 6.9% عن مستوى سيولة شهر يناير 2019 البالغة نحو 271.4 مليون دينار، بينما ارتفعت بما نسبته 43.3% مقارنة مع سيولة فبراير 2018، عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 202.4 مليون دينار. وتوزعت

تبلغ نسبة «المنزلية» منها نحو 24.8%

2,7 مليون إجمالي عدد العمالة في الكويت



1780 ديناراً معدل الأجر الشهري للذكور الكويتيين في القطاع العام

تشير آخر الإحصاءات الصادرة من الإدارة المركزية للإحصاء عن عدد العمالة في الكويت كما في نهاية الربع الثالث من عام 2018 مصنفة وفقاً للعدد والجنس والجنسية والأجور والأعمار. الخ، أن حجمها بلغ نحو 2.084 مليون عامل من غير احتساب عدد العمالة المنزلية «2.034 مليون عامل في نهاية عام 2017»، وبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 664 ديناراً (656 ديناراً في نهاية عام 2017)، بفارق لصالح الذكور بنحو 8.3%، أي أن الفارق بين الجنسين أكثر عدالة في حالة غير الكويتيين. وبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين من الجنسين في القطاع الحكومي نحو 1485 ديناراً (1478 ديناراً في نهاية عام 2017)، وبلغ نفس المعدل لغير الكويتيين نحو 695 ديناراً (684 ديناراً في نهاية عام 2017)، بفارق بين المعدلين بنحو 113.7% لصالح الكويتيين.

تشير آخر الإحصاءات الصادرة من الإدارة المركزية للإحصاء عن عدد العمالة في الكويت كما في نهاية الربع الثالث من عام 2018 مصنفة وفقاً للعدد والجنس والجنسية والأجور والأعمار. الخ، أن حجمها بلغ نحو 2.084 مليون عامل من غير احتساب عدد العمالة المنزلية «2.034 مليون عامل في نهاية عام 2017»، وبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 664 ديناراً (656 ديناراً في نهاية عام 2017)، بفارق لصالح الذكور بنحو 8.3%، أي أن الفارق بين الجنسين أكثر عدالة في حالة غير الكويتيين. وبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين من الجنسين في القطاع الحكومي نحو 1485 ديناراً (1478 ديناراً في نهاية عام 2017)، وبلغ نفس المعدل لغير الكويتيين نحو 695 ديناراً (684 ديناراً في نهاية عام 2017)، بفارق بين المعدلين بنحو 113.7% لصالح الكويتيين.

الجنسية الهندية تتصدر قائمة العمالة المنزلية

3.0% أو أقل، ولا تدخل العمالة الباكستانية ضمن تلك الفئة المنزلية، تليها الفلبين بنسبة 20.2% من الإجمالي. وبشكل عام، تستحوذ أربع جنسيات هي الهند، الفلبين، بنغلاديش وسريلانكا على نحو 89.3% من إجمالي عدد العمالة المنزلية من أصل 10 جنسيات، بينما تحتل الجنسيات الست الأخرى لأغلاها 3.6% وأدناها

عددهم نحو 339 ألف عاملة. يتصدر عمالة الذكور الفلبين في القطاع الخاص بنحو 230.7 ألف عامل (224.4 ألف عامل في نهاية عام 2017)، بينما تتصدر الفلبين عمالة الإناث بنحو 138.5 ألف عاملة (161.5 ألف عاملة في نهاية عام 2017)، أي أنها إلى انخفاض فيما نسبته الأربعة الأخيرة في العام الماضي، وتتصدر الهند أرقام العمالة

أشار تقرير الشال إلى أن نحو ثلث إجمالي العمالة الوافدة في الكويت عمالة منزلية، بلغ عددها كما في نهاية الربع الثالث من عام 2018 وفق جداول الإدارة المركزية للإحصاء، نحو 689 ألف عامل (677.9 ألف عامل في نهاية عام 2017)، وموزعة متناصفة تقريباً ما بين الذكور البالغ عددهم نحو 350 ألف عامل، والإناث البالغ

أدنى بنحو 23.9% من المعدل في القطاع الحكومي

1354 ديناراً معدل الأجر الشهري للكويتيين في القطاع الخاص

معدل الأجر الشهري للكويتيين ذكور وإناث في القطاعين نحو 1407 ديناراً (1405 ديناراً في نهاية عام 2017)، وبلغ لغير الكويتيين نحو 296 ديناراً (291 ديناراً في نهاية عام 2017)، ولابد من إعادة التذكير بأن كل هذه الأرقام لا تشمل العمالة المنزلية التي سوف تترك أثر كبير لادنى على معدلات أجر غير الكويتيين لو أخذت في الاعتبار، كما أنها لا تشمل أثار مخصصات دعم العمالة للكويتيين العاملين في القطاع الخاص.

ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين الذكور نحو 261 ديناراً (261 ديناراً في نهاية عام 2017)، أي أدنى بنحو 23.9% من معدل أجر الذكور في القطاع الحكومي، وبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات في القطاع الخاص نحو 828 ديناراً (835 ديناراً كويتي في نهاية عام 2017)، أي أدنى بنحو 35% من معدل زميلاتها في القطاع الحكومي، ولا شك أن مخصصات دعم العمالة المواطنة تؤدي إلى ردم تلك الفروق.

قال تقرير الشال ان معدل الأجر الشهري للذكور الكويتيين في القطاع الخاص يبلغ نحو 1354 ديناراً (1387 ديناراً في نهاية عام 2017)، أي أدنى بنحو 23.9% من معدل أجر الذكور في القطاع الحكومي، وبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات في القطاع الخاص نحو 828 ديناراً (835 ديناراً كويتي في نهاية عام 2017)، أي أدنى بنحو 35% من معدل زميلاتها في القطاع الحكومي، ولا شك أن مخصصات دعم العمالة المواطنة تؤدي إلى ردم تلك الفروق.

304 آلاف عدد الموظفين الكويتيين في القطاع الحكومي

ذكر تقرير الشال أن عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي بلغ نحو 304 آلاف عامل، (294.3 ألف عامل في نهاية عام 2017)، وبلغ عدد الشهادات الجامعية، ونحو 15.1% لمن يحملون شهادات فوق الثانوية ودون الجامعية، ونحو 21.8% لحمل الشهادات الثانوية المدنية- وبلغ عددهم في القطاع الخاص نحو 74.3 ألف عامل (71.2 ألف عامل في نهاية عام 2017)، أي أنها عمالة موزعة إلى نحو 80.4% عمالة حكومية و19.6% عمالة قطاع خاص. وتبلغ نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي من حملة الشهادات الجامعية نحو 40%، إضافة إلى نحو

ذكر تقرير الشال أن عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي بلغ نحو 304 آلاف عامل، (294.3 ألف عامل في نهاية عام 2017)، وبلغ عدد الشهادات الجامعية، ونحو 15.1% لمن يحملون شهادات فوق الثانوية ودون الجامعية، ونحو 21.8% لحمل الشهادات الثانوية المدنية- وبلغ عددهم في القطاع الخاص نحو 74.3 ألف عامل (71.2 ألف عامل في نهاية عام 2017)، أي أنها عمالة موزعة إلى نحو 80.4% عمالة حكومية و19.6% عمالة قطاع خاص. وتبلغ نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي من حملة الشهادات الجامعية نحو 40%، إضافة إلى نحو

ارتفاع عدد الصفقات المبرمة في البورصة الأسبوع الماضي

أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت			
البيان	الاسبوع الثاني عشر	الاسبوع الحادي عشر	التغير
عدد أيام التداول	2019/03/21	2019/03/14	5
مؤشر الشال «قيم 33 شركة»	478.6	459.1	4.2%
مؤشر السوق العام	5.519.0	5.346.8	3.2%
قيمة الأسهم المتداولة «د.ك.»	198.269.505	299.464.999	33.8%
المعدل اليومي «د.ك.»	39.653.901	59.893.000	-33.8%
كمية الأسهم المتداولة «أسهم»	977.397.397	1.025.349.494	4.7%
المعدل إلى «أسهم»	195.479.479	205.069.899	-4.7%
عدد الصفقات	32.328	27.707	16.7%
معدل اليومي لعدد الصفقات	6.466	5.541	16.7%

بورصة وول ستريت تغلق على هبوط حاد

ستاندر أند بورز 500 الأوسع نطاقاً 54.17 نقطة، أو 1.90%، ليغلق عند 2800.71 نقطة. وأغلق المؤشر ناسداك المجمع منخفضاً 196.29 نقطة، أو 2.5%، إلى 7642.67 نقطة. وسجلت المؤشرات الثلاثة أكبر خسارة ليوم واحد من حيث النسبة المئوية منذ الثالث من يناير. وانتهت المؤشرات الثلاثة الأسبوع أيضاً على خسائر مع هبوط داو جونز 1.34% وستاندر أند بورز 0.77% وناسداك 0.6%.

تعرضت الأسهم الأمريكية لموجة مبيعات حادة دفعت المؤشر ستاندر أند بورز 500 القياسي للهبوط حوالي 2% بفعل بيانات ضعيفة بشأن نشاط المصانع في الولايات المتحدة وأوروبا غدت مخاوف المستثمرين من تطابق الاقتصاد العالمي. وأنهى المؤشر داو جونز الصناعي جلسة التداول في بورصة وول ستريت منخفضاً 459.48 نقطة، أو 1.77%، إلى 25503.03 نقاط بينما هبط المؤشر

جنرال موتورز تستثمر 1,8 مليار دولار في أميركا

أعلنت شركة جنرال موتورز، عن استثمار بقيمة 1.8 مليار دولار وخلق 700 وظيفة جديدة في الولايات المتحدة، بعد انتقادات لاذعة من الرئيس دونالد ترامب بسبب إغلاق أحد مصانعها. وقالت الشركة، في بيان، إن نحو 300 مليون دولار ستدمج إنتاج السيارات الكهربائية في مصنع ميشيغان من أصل 700 وظيفة، سيكون 400 منها في هذا الموقع. وأعلنت جنرال موتورز، خلال يناير تراجع مبيعاتها من السيارات الجديدة في الولايات المتحدة بنسبة 2.7% في الربع الرابع من 2018، مع انخفاضات في مبيعات غالبية العلامات التي تنتجها. كما أوضحت الشركة في أكتوبر 2018 عن خطط لخفض قوتها العاملة في أنحاء أميركا الشمالية، لتوفير المال عن طريق عرض الاستقالة طوعاً، ولم تستبعد احتمال تسريح موظفين إضافة إلى خطط لخفض القوى العاملة بأجر بنسبة 15%، وأغلق 8 مصانع في جميع أنحاء العالم.

الأسهم الأوروبية تسجل أكبر خسائر أسبوعية في العام الحالي

تفاقت خسائر الأسهم الأوروبية في ختام تعاملات، أمس متضررة من مخاوف بشأن تباطؤ النمو العالمي بعد بيانات ضعيفة لقطاع الصناعات التحويلية في أرجاء أوروبا فاقمتها بيانات اقتصادية ضعيفة من الولايات المتحدة. وأظهر مسح ان أداء الشركات في منطقة اليورو جاء أسوأ بكثير مما كان متوقفاً هذا الشهر مع انكماش أنشطة المصانع بأسرع وتيرة في نحو 6 سنوات متضرة من تراجع كبير في الطلب. وبعدها ان بدأ مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي الجلسة على ارتفاع بفعل تفاؤل بشأن